https://doi.org/10.61353/ma.0250079

التحوط الاستراتيجي للقوى الإقليمية: إيران انموذجا

Strategic hedging by regional powers: Iran as a model

م.د زينب غالب جعفر
كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت
zainebghaleb@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/3/15 تاريخ ارجاع البحث 2026/3/24 تار يخ قبول البحث 2026/4/28

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح استراتيجية التحوط كخيار وقائي تعتمده القوى المتوسطة لتأمين مصالحها وإدارة حالة عدم اليقين في بيئة دولية مضطربة، متخذةً من إيران أنموذجاً للتطبيق من خلال تحليل محدداتها الجيوسياسية والديمغرافية والقدرات المرنة لنظامها السياسي في التكيف مع العقوبات وإدارة الأزمات. وتبرز الدراسة كيفية توظيف طهران لبرنامجها النووي كأداة تفاوضية لانتزاع المكاسب وموازنة الضغوط الخارجية، بالتوازي مع تشييدها شبكة تحالفات إقليمية متينة مع فاعلين من غير الدول تمنحها عمقاً دفاعياً ورادعاً متقدماً في المنطقة. لينتهي البحث برصد التوجه الإيراني الحثيث نحو الشرق وبناء شراكات وثيقة مع قوى دولية منافسة لامتصاص الهيمنة الأمريكية وتكريس توازن دولي متعدد الأقطاب.
الكلمات المفتاحية: التحوط، التوازن الناعم، الغموض الاستراتيجي، الاستقلال الاستراتيجي، التوازن الصلب.

This study seeks to clarify the strategy of hedging as a preventive option adopted by regional powers to secure their interests and manage uncertainty within a volatile international environment. Taking Iran as a model, the research analyzes its geopolitical and demographic determinants, alongside the flexible capacities of its political system to adapt to sanctions and manage crises. The study highlights how Tehran employs its nuclear program as a negotiating tool to extract gains and counterbalance external pressures, in parallel with constructing a robust network of regional alliances with non-state actors that grants it defensive depth and advanced deterrence in the region. Finally, the research traces Iran's diligent pivot toward the East, building close partnerships with competing global powers to mitigate American hegemony and establish a multipolar international balance.
Keywords: Hedging, Soft Balancing, Strategic Ambiguity, Strategic Independence, Hard Balancing.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

كما هو معلوم، في ظل البيئة الدولية التي تتسم بالغموض والتعقيد والتوجس والتقلب، تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها وتعزيزها داخل تلك البيئة عبر إيجاد تأثيرات متعددة المجالات والمستويات والمراحل من جهة، واتباع استراتيجيات وقائية واستباقية من جهة أخرى. واحدة من أهم تلك الاستراتيجيات هي استراتيجية التحوط، التي تعد أفضل الخيارات التي يمكن للدول اتباعها، لا سيما تلك الدول التي تواجه حالة من عدم اليقين تجاه التغيرات التي يشهدها النظام الدولي نتيجة لانتشار القوة وتصاعد حدة التنافس والصراع. واحدة من تلك الدول هي إيران، التي تواجه تحديات نتيجة لصعود قوى إقليمية مثل الكيان الصهيوني (إسرائيل) التي أخذت تشكل تأثيراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد حرب الاثني عشر يوماً وما تلاها من أحداث، من خلال محاولتها للإخلال بالتوازن لصالحها ضد إيران. ومن هنا ظهرت العديد من المؤشرات التي أخذت توحي إلى أن إيران تتجه نحو التحوط عبر التحالفات والشراكات من أجل مواجهة التهديدات التي تؤثر على بنية نظامها السياسي، إلا أنه في الوقت ذاته تواجه العديد من التحديات التي تقلل من قيمة تحوطها، من أبرزها العقوبات الاقتصادية، وتغير نظرة الدول العربية لها، وضعف محور المقاومة الإيراني.

أولًا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على استراتيجية التحوط الاستراتيجي باعتبارها وسيلة تلجأ إليها القوى المتوسطة لمواجهة ما يحيط بها من تهديدات ومخاطر، وأيضاً التعرف على أهم محددات وأدوات التحوط الاستراتيجي الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية مفادها: شكلت التحديات والتغيرات التي يواجهها الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة نقطة تحول في السياسة الإيرانية، برزت معالمها عن طريق الانخراط في العديد من التحالفات والشراكات. وعليه، يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هو التحوط الاستراتيجي وما هي المفاهيم المقاربة؟ ما هي محددات التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية؟ ما هي تداعيات التحوط الإيراني على التوازنات الدولية؟

ثالثًا: فرضية البحث:

يحاول البحث إثبات فرضية مفادها: في ظل عالم مضطرب ومستقطب، تعد استراتيجية التحوط إحدى أهم الوسائل التي اتبعتها القوى المتوسطة، لا سيما إيران، لمواجهة التهديدات المتعددة لبنية نظامها ونفوذها الإقليمي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابعاً: مناهج البحث:

استناداً إلى إشكالية وفرضية البحث، تم اعتماد أكثر من منهج، منها المنهج الوصفي في معرفة مفهوم التحوط الاستراتيجي، وأيضاً المنهج التاريخي لمعرفة أدوات التحوط الاستراتيجي الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: هيكلية البحث:

استناداً إلى إشكالية وفرضية وأهمية البحث، تم تقسيمه على ثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول: التحوط الاستراتيجي (مقاربة مفاهيمية). أما المطلب الثاني فقد خصص للبحث في محددات التحوط الاستراتيجي الإيراني. في حين خصص المطلب الثالث لمعرفة أدوات التحوط الاستراتيجي الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول

التحوط الاستراتيجي (مقاربة مفاهيمية)

تلجأ الدول إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية، وتنفيذ أهداف سياساتها الخارجية، منها ما هو صراعي، أو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوازن بشقيه الناعم أو الصلب، ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى أو ما يعرف بمسايرة الركب، ومنها ما ينشد المهادنة أو يستغرق في التبعية. لكن الممارسة أوضحت أن هنالك استراتيجية (إبراهيم، 2019، صفحة 30) أو مفهوم أثار استقطاب اهتمام الباحثين في الدراسات الاستراتيجية (Kooshki et al., 2024, p. 11)، وهي استراتيجية التحوط. فمنذ نهاية الحرب الباردة، سعت العديد من الدول المتوسطة أو ما تسمى بدول الدرجة الثانية إلى تحويل النظام الدولي من أحادي إلى متعدد الأقطاب، وتضمن ذلك السعي تحسين القدرة التنافسية مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة المهيمنة في النظام الدولي. فعلى سبيل المثال، تطورت مجموعة بريكس من مجرد مفهوم إلى تكتل سياسي أكثر رسمية لتعظيم النفوذ وتجنب لفت الأنظار السلبية عن طريق الاختباء داخل المجموعة. واستجابة لهذا التطور، طرح مفهوم التوازن الناعم لرصد استخدام الأدوات غير العسكرية، وأيضاً طرح التحوط الاستراتيجي في محاولة لتحسين التوازن الناعم (Geeraerts & Salman, 2016, p. 62).

فالتحوط الاستراتيجي هو السلوك الذي تسعى الدول من خلاله إلى درء المخاطر، عبر البحث عن خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إحداث آثار معاكسة متبادلة، في ظل حالة من عدم اليقين. عندما تنظر دولة ما إلى قوة صاعدة كتهديد أمني وشيك، فإنها ستسعى إلى تحقيق توازن في استراتيجيتها تجاه تلك القوة الصاعدة (Hameed & AL.Mufarge, 2022, p. 4344). أو أنها مجموعة من الاستراتيجيات التي تظهر عندما لا تكون الخيارات الأبسط، كالتوازن، أو الانضمام إلى التيار السائد، أو الحياد، مجدية، أو

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تنطوي على مخاطر كبيرة. مع ذلك، لا يُعد التحوّط مجرد استراتيجية "وسطية"، فالتحوط ينطوي على تبني مجموعتين متعارضتين من السياسات: خيارات "تعظيم العائد" (التي تُفضّل، أو تُضرّ بقوة عظمى وتسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية ودبلوماسية وسياسية)، وخيارات "التعامل مع المخاطر الطارئة" (التي قد تُغضب القوة نفسها ولكنها تُساعد في تقليل التكاليف المحتملة في حال فشل العلاقة) (Kuchyňková, 2025, p. 23). أما عن التعريف الإجرائي لاستراتيجية التحوط، فقد وضعه الباحثان (بروك تيسمان و فوجتك وولف) حيث أوضحا أن هنالك أربعة معايير إجرائية يجب أن تتوفر في الدولة حتى يمكن اعتبار سلوكها في حالة تحوط، وتتمثل هذه المعايير في (العنزي، بلا سنة، صفحة 780):

1. تعزيز التعاون الأمني والدفاعي والدخول في التحالفات الرسمية مع فاعلين مناهضين لسياسات الدولة المهددة.
2. الدخول في تعاون سياسي واقتصادي مع الدولة مصدر التهديد.
3. الاستمرار في تعزيز القدرات الذاتية للدول الصغرى.
4. التزام الحياد تجاه الأزمات الإقليمية والدولية التي تكون فيها الدولة المهددة طرفاً فيها، أو اتباع سلوك يرتكز على الوساطة، أو المساعي الحميدة.

إن سلوك التحوط الاستراتيجي يسعى إلى أن يكون بمثابة نوع من بوليصة التأمين التي تحمي من احتمالين: تدهور العلاقات بين الدولة المحوطة وقائد النظام إلى حد الأزمة العسكرية، أو توقف قائد النظام طوعاً أو قسراً عن تقديم بعض المنافع العامة أو الإعانات المباشرة التي تتمتع بها الدولة المحوطة حالياً. حيث يُحسّن سلوك التحوط الاستراتيجي الوضع الأمني للدولة المحوطة في حالة حدوث أي من هاتين العمليتين أو كلتيهما، ولكن مثل جميع بوالص التأمين، فإنه ينطوي أيضاً على تكلفة قصيرة الأجل للدولة المحوطة، ويمكن أن تنشأ هذه التكلفة من مصادر محلية أو دولية (Tessman & Wolfe, 2011, p. 232). من هنا يتضح أن التحوط الاستراتيجي لديه ثلاث سمات هي: (أ) عدم الانحياز لأي طرف، (ب) اتخاذ تدابير معاكسة لموازنة المخاطر المتعددة، (ج) تنويع الاستراتيجيات وتنمية وضع احتياطي (Hedging in International Relations, n.d.).

وعليه، فإن استراتيجية التحوط الاستراتيجي تعني اتباع نهج معتدل وسط يقوم على أساس التوازن الناعم والتوازن الصلد، فتتعامل الدولة المتحوطة مع مصدر التهديد الذي يستهدف أمنها الوطني لتفادي التهديدات، أو الدخول في صراعات غير متكافئة. من هنا نجد أن هنالك تداخل بين التحوط وعدة مفاهيم هي التوازن الناعم والصلد والحياد (عبد الله، 2024، صفحة 56). فالحياد يعني إجبار الدولة على عدم التدخل في أي صراع والالتزام بموقف واحد تجاه جميع الأطراف، بينما التحوط يتيح لمن يتبناه التعاون مع الدولة الخصم والتعاون في الوقت نفسه مع حلفاء ضدها. أما التوازن الناعم فيقوم على الأبعاد غير العسكرية للتوازنات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في النظام الدولي، وينشأ حينما تقرر الدول الضعيفة، أو المتوسطة رفض وعدم تقبل تسلط الدول الأقوى وهيمنتها. أما التوازن الصلد فيعني زيادة القدرات العسكرية والاقتصادية والدخول في تحالفات، إذ تقوم الدولة بتعزيز ترسانتها العسكرية من أجل تحقيق التوازن مع الدولة مصدر التهديد (ياسين، 2025، الصفحات 34-35).

وعليه، يمكن القول إن العنصر الأساس لفهم استراتيجية التحوط هو أن الدول تتحوط من أجل تقليل تهديدات البقاء في عالم فوضوي، وأن دافعها ليس الحصول على مكاسب مادية، أو تغيير وضعها النسبي، وإنما تأمينه، فأية مكانة، أو اعتراف تنالها الدول من المناورات الدبلوماسية التي تصمم لاستغلال المساحة بين الحلفاء والأعداء يدعم أمنها (إبراهيم، 2019، صفحة 32).

المطلب الثاني

محددات التحوط الاستراتيجي الإيراني

تعد نظرية التحوط الاستراتيجي مقاربة ليست بالجديدة في السلوك الإيراني باعتباره (هاشم، 2019، صفحة 83). إذ أدى تصاعد حدة التنافس بين القوى العظمى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، إلى زيادة الغموض وعدم اليقين في النظام الدولي. وقد عزز هذا التطور حافز القوى المتوسطة، لا سيما إيران، في ضرورة إعادة تقييم استراتيجياتها واللجوء إلى خيارات تمكنها من تقليل مخاطر التبعية الأحادية وتوسيع نطاق المناورة الاستراتيجية، فكان التحوط الاستراتيجي هو الخيار الأفضل لتحقيق ذلك. إلا أنه هنالك العديد من المحددات التي تتحكم بلجوء إيران إلى خيار التحوط:

أولاً: الحفاظ على الغموض الاستراتيجي:

ويعني الامتناع عن إعلان مواقف صريحة ضد القوى المتنافسة والحفاظ على مساحة للمناورة الدبلوماسية من أجل منع الخصوم من تقييم القدرات العسكرية أو السياسية للدولة بدقة، وتجنب الالتزامات الدبلوماسية، وتُشكيل رادعاً ضد الأعمال العدائية من خلال خلق الشك وعدم اليقين (Youvan, 2024). وهذا ما لم تستطع الجمهورية الإسلامية امتلاكه، فلطالما أعلنت العداء للدول المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية)، إذ نصت المادة الثانية من الدستور على أن الجمهورية الإسلامية تنفي "جميع أشكال القمع، سواءً أكان فرضاً أم خضوعاً، والهيمنة، سواءً أكانت فرضاً أم قبولاً". ونصت المادة 152 على: "تستند السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى رفض جميع أشكال الهيمنة، سواء ممارستها، أم الخضوع لها، والحفاظ على استقلال البلاد في جميع الجوانب وسلامة أراضيها، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوى العظمى المهيمنة، والحفاظ على علاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المتحاربة" (Alsulami, 2019).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانياً: الميزة والرفعة:

وتعني استغلال الدولة لمميزاتها الجيوسياسية والاقتصادية والديمغرافية، فإن امتلاك الدولة لموارد القوة لا يعد ذا فائدة ما لم يتم استغلالها لتحقيق المكاسب من أجل تعزيز مكانتها في معادلات القوة من خلال تحديد مزاياها (Kooshki et al., 2025, p. 264). فإيران على الرغم من أنها تتمتع بموقع استراتيجي في غرب آسيا، إذ تحدها سبع دول: العراق، وتركيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركمانستان، وأفغانستان، وباكستان، كما تطل على بحر قزوين شمالاً، وعلى الخليج العربي وخليج عُمان جنوباً، وهو ما يضع إيران عند مفترق طرق التجارة الرئيسة بين آسيا وأوروبا، مما يجعلها لاعباً حاسماً في الجغرافيا السياسية الإقليمية. إذ تسيطر إيران على بعض الممرات الملاحية الحيوية عبر مضيق هرمز، وهو ممر ضيق يمر عبره نحو 20% من النفط العالمي المتداول بحراً. وتمنح السيطرة على هذا المضيق إيران نفوذاً جيوسياسياً كبيراً، لا سيما في تفاعلاتها مع القوى العالمية والدول المجاورة (Sugihartono, 2024). وهذا ما وجدناه خلال الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، ففي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني (إسرائيل) إلى إضعاف القدرات النووية والصاروخية الإيرانية، منح الصراع إيران أداة جديدة قوية – السيطرة على المضيق – وهو ما يوفر لها عدد من المميزات، أبرزها: أولاً: إمكانية تحقيق إيرادات كبيرة من رسوم العبور التي تفرضها إيران على السفن العابرة للمضيق، حيث قدرت رسوم العبور بنحو دولار أمريكي واحد للبرميل أو ما يصل إلى مليوني دولار أمريكي (2.8 مليون دولار أسترالي) لكل ناقلة – يُمكن لإيران، وفقاً للتقارير، أن تُحقق نحو 600 مليون دولار أمريكي (836 مليون دولار أسترالي) شهرياً من النفط، و800 مليون دولار أمريكي (1.1 مليار دولار أسترالي) شهرياً من شحنات الغاز. يقول خبراء اقتصاديون إن ما لا يقل عن 80% من رسوم العبور ست paidها دول الخليج العربي – أي ما يصل إلى 14 مليار دولار أمريكي (20 مليار دولار أسترالي) سنوياً من النفط وحده. ثانياً: يُمثّل المضيق ضمانة أمنية، فمن خلال إظهار قدرتها على تعطيل شريان حيوي للطاقة العالمية، رفعت إيران تكلفة أي عمل عسكري مستقبلي ضدها، وهذا يُرسي مبدأ الردع من خلال المخاطر الاقتصادية بدلاً من الوسائل العسكرية البحتة. ثالثاً: يمنح المضيق إيران نفوذاً جيوسياسياً، لا سيما مع دول الجنوب العالمي، فالسيطرة على المضيق تُمكّن إيران من التفاوض مع الدول المعتمدة على الطاقة، وتشجيعها على الالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة على النظام، وتعميق العلاقات الاقتصادية مقابل تنازلات في الوصول إلى المضيق (Taherkenareh, 2026). إلا أن هذا الموقع أصبح لعنة لها في الوقت ذاته، فهو يحد من قدرتها على بسط نفوذها خارج حدودها (Why Iran's Geography Sucks, n.d.).

من جانب آخر، هنالك عامل مهم يشكل عامل قوة وضعف في الوقت ذاته بالنسبة لإيران، وهو العامل الديمغرافي. إذ يبلغ عدد سكان إيران حالياً 93,020,951 نسمة، بمعدل نمو سنوي قدره 0.76%، وتمثل إيران 1.123% من سكان العالم (Population of Iran today, 2026). إلا أن التركيبة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

السكانية تعد عاملاً من عوامل تعقيد الوضع في إيران، فنسبة كبيرة تتراوح أعمارهم بين 25 و44 عاماً، وهم يسعون لتكوين أسر ويقتربون من ذروة سنوات دخلهم. في المقابل، يواجه هؤلاء الإيرانيون ركوداً اقتصادياً (How Demographics Complicate Iran's Situation, 2026). وهو ما تسبب في إثارة السخط الجماهيري واحتجاجات عام 2025، دفعت بالحكومة إلى تغيير محافظ البنك المركزي الإيراني، وأُعلن عن نظام جديد للدعم الحكومي لمساعدة الأسر على شراء السلع الأساسية (Iran: What challenges face the country in 2026?, 2016).

أما فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، فعلى الرغم من أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يعد هدفاً أساسياً للنظام الإيراني، فمنذ أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979 أصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي مُكرّساً في دستور الجمهورية الإسلامية الجديدة. ومنذ ذلك الحين، انتهجت إيران سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية، وتحسين رفاهية المزارعين، وتحقيق الأمن الغذائي، إذ طبّقت إيران برنامجاً متعدد الجوانب للدعم والحماية التجارية، إذ يحصل المزارعون على حد أدنى مضمون للأسعار لنحو عشرين محصولاً، مما يُعزز العرض، في حين تضمن إعانات المستهلكين للخبز والحبوب حصول المجتمع على المواد الغذائية الأساسية، مما يُعزز الطلب. وفي الوقت نفسه، تحمي طهران المنتجين بحواجز جمركية كبيرة، تبلغ الرسوم الجمركية المرجحة على الواردات 50% على القمح و45% على الأرز. فضلًا عن الدعم المباشر للإنتاج، تدعم إيران المدخلات الزراعية كالماء والطاقة والأسمدة، وتوزع وزارة الزراعة مياه الرّي على المزارعين بأسعار أقل بكثير من تكلفة توفيرها، برسوم تتراوح بين 0.25% و3% من قيمة المحصول المزروع. كما تدعم طهران الكهرباء والوقود بشكل كبير، ما يجعل المزارعين يدفعون أقل من 2% من التكلفة الفعلية للطاقة اللازمة لضخ المياه من المصدر إلى الحقل (Michel, 2019).

على الرغم من تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات الاقتصادية أثر على الاقتصاد الإيراني، إذ قال الرئيس الإيراني الأسبق حسن روحاني إن الجولات المتتالية من العقوبات على إيران كلفت الجمهورية الإسلامية 100 مليار دولار أمريكي من عائدات النفط و100 مليار دولار أمريكي أخرى من الاستثمارات (Aslan et al., 2020). قسمت العقوبات على ثلاث فئات: تعرف الفئة الأولى بالعقوبات الحمراء، وهي عقوبات غير قابلة للتفاوض كانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الصواريخ وتحديداً تلك المتعلقة بالحرس الثوري. أما الفئة الثانية فهي الخضراء، وهي عقوبات مرتبطة بشكل مباشر بالأنشطة النووية الإيرانية وسيتم رفعها إذا عادت إيران إلى الامتثال للاتفاق النووي الإيراني. أما الفئة الثالثة فهي العقوبات البيضاء (Acree, 2026, p. 2).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثالثاً: تجنب المواجهة مع القوى العظمى:

ويؤكد هذا المحدد على تجنب تحويل النزاعات مع القوى العظمى إلى مواجهات وجودية (Kooshki et al., 2025, p. 264). وهذا ما لم تستطع الجمهورية الإيرانية الإسلامية امتلاكه، إذ شكل تاريخ 28 فبراير 2026 بداية لحرب وجودية شاملة قامت بها الولايات المتحدة و(إسرائيل) ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية (Akram et al., 2026). بعد أقل من يومين من إجراء مفاوضين أمريكيين وإيرانيين محادثات غير مباشرة في جنيف بوساطة عُمانية للتوصل إلى اتفاق بشأن أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية (Al-Sayed, 2026).

وهو ما شكل نقطة تحول في تاريخ المنطقة (الشرق الأوسط)، وعُد بمنزلة مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وذلك لأن الجيش الكيان الصهيوني (الإسرائيلي) شن أكبر هجوم جوي في تاريخه ضد أهداف واسعة النطاق في إيران، شملت منظومات الصواريخ والدفاع، ومراكز سيادية، من بينها وزارة الاستخبارات، ومكتب المرشد الإيراني الأعلى ومحيط بيته، ومجلس الأمن القومي الإيراني، ومجلس الخبراء، وجرت عملية اغتيال قيادات إيرانية رفيعة، في مقدمتهم المرشد الأعلى خامنئي (الدسوقي، 2026).

إن تلك الضربة أدت إلى انتقال التنافس بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني (إسرائيل) من جهة أخرى من نمط حروب الظل والعمليات غير المباشرة إلى مستوى المواجهة العسكرية المباشرة. فمنذ سنوات، اعتمدت الأطراف الثلاثة على الردع غير التقليدي مثل الاغتيالات السيبرانية، الضربات المحدودة وحروب الوكالة. وأيضاً إن تلك الضربة كسرت المحظورات، لا سيما أنها نفذت بتنسيق أمريكي–(إسرائيلي) باستخدام صواريخ بعيدة المدى وطائرات مقاتلة ومسيرات هجومية (حسن، 2026a). استهدفت العمق الإيراني مباشرة من الأراضي الكيان الصهيوني (إسرائيل)، وهو ما أسقط الحصانة التي كانت تتمتع بها إيران لعقود طويلة. كما أكدت القيادة الإسرائيلية أن أحد أهم مكاسبها هو "تحقيق التفوق الجوي" الكامل فوق الأجواء الإيرانية، ما يمنحها قدرة دائمة على المناورة والضغط السياسي والعسكري، إضافة لتقويض مشروع وحدة الساحات من خلال ضرب المركز طهران. وسعى الكيان الصهيوني (إسرائيل) سياسياً إلى إظهار عجز إيران عن حماية نفسها، ما يضعف ثقة محور المقاومة (حزب الله، والحوثيين) بالمظلة الإيرانية (فهمي، 2026).

في المقابل، تبنت إيران نموذجاً أكثر تطوراً يمكن وصفه بـ "الصمود النشط"، وهو ليس مجرد حالة دفاعية، بل إطار استراتيجي متعدد الطبقات. يقوم هذا النموذج أولاً على التحمل الاستراتيجي لامتصاص الضغوط الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية دون انهيار داخلي أو تنازل جذري. ويقوم ثانياً على توسيع أدوات التأثير غير المباشر عبر توظيف القدرات الصاروخية، والطائرات المسيّرة، والعمليات السيبرانية، وشبكات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

النفوذ الإقليمي، بما يسمح بخلق ضغط مستمر على الخصم، أدى إلى الدخول في حرب شاملة. أما المستوى الثالث والأكثر أهمية فيتمثل في إدارة التصعيد ذاته كأداة سياسية، إذ يتم رفع أو خفض منسوب التوتر على وفق الحسابات الاستراتيجية، بما يحول الصراع إلى عملية ديناميكية مستمرة لإعادة تشكيل التوازنات وليس كسرها (حسن، b2026). وعليه، يمكن القول إن هذه الحرب أدت إلى إعادة رسم الخريطة الأمنية في الشرق الأوسط عبر الانتقال إلى مواجهة مفتوحة يتصاعد فيها منطق الضربات الاستباقية والتحالفات العسكرية الصلبة (حسن، 2026).

رابعاً: الاستقلال الاستراتيجي:

ويعني قدرة الدولة على العمل بفعالية وتحقيق أهدافها بأقل قدر من الاعتماد على الجهات الخارجية، أو القدرة على اتخاذ خيارات تتوافق مع قيم الدولة وأهدافها طويلة الأجل دون تأثير خارجي غير مبرر (Strategic Independence, n.d.). وقدر تعلق الأمر بإيران، تتمتع بنوع من الاستقلال الاستراتيجي يعرف بالاستقلال الاستراتيجي النسبي المتأتي من مميزات نظامها السياسي وقدرته على إدارة الأزمة. إذ تتميز إدارة الأزمات في إيران بخصائص فريدة نابعة من الشخصية الإيرانية بكل معطياتها الثقافية، والعقائدية، والسياسية، والاجتماعية، ولتوالي الأزمات التي تواجه النظام السياسي الإيراني منذ قيام الثورة إلى يومنا هذا. فهو يتيح الفرصة لتغيير من الداخل لتتمكن العناصر المرنة ذات التيار المعتدل من الوصول إلى الإدارة، وهو الخيار الأفضل في ظروف الأزمة الاقتصادية والعزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية. فقد استهدفت عملية إدارة الأزمة تحقيق المزيد من المشروعية والقبول الجماهيري للنظام ومنع اعتراضات مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما تطلب من النظام الإيراني وضع مفاهيم وإصلاحات جديدة، وترويجها لمعالجة أزمة الشرعية في الداخل وتحقيق المصلحة في المعاملات الخارجية. وقد أحدث التحول نحو المرونة تغيراً كبيراً في أخطر جهازين للنظام الإيراني وهما جهاز السياسة الخارجية، والمجلس الأعلى للأمن القومي، إذ تم وضع استراتيجية شاملة للثقافة المجتمعية المعاصرة تستثمر حجم الطاقات الشعبية الهائلة في كل المجالات، ووضع خطط للتنفيذ والمتابعة والتنسيق مع دعم البنية التحتية للعمل الثقافي وتطوير العمل الثقافي من مرحلة المقاومة إلى مرحلة المبادأة. ومع إدراك إيران حجم القدرات الوطنية، تتخذ عدداً من السياسات في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية منها سياسة المواجهة الوقائية والحياد النشط، من جانب آخر فن إدارة المصالح المتعارضة مع الآخرين وحل الخلافات عن طريق إصلاح المدركات الناتجة عن التصريحات الانفعالية، وإبداء عدم رغبتها في إضعاف أي دولة من دول المنطقة (عبد المؤمن، 2015، صفحة 93).

فضلاً عن قدرة النظام السياسي الإيراني على إدارة الأزمة، فإن إيران تصنف على أنها من ضمن 20 أقوى دولة من حيث مقدراتها العسكرية، وهذا التصنيف يؤخذ بنظر الاعتبار عدد الأسلحة وتنوعها، الأسلحة النووية، المرونة اللوجستية، وامتلاك السواحل البحرية والصواريخ (فريجة، 2019، صفحة 42). إذ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تعد القوات الصاروخية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدفاع الإيرانية "الفسيفساء"، وهي مخصصة بشكل أساسي لاستهداف أهداف خارج المنطقة كجزء من خطة منع الوصول (A2AD) التي تسعى إلى مواجهة التهديدات داخل منطقة دعم العدو لمنع إنشاء موطئ قدم للعمليات المستقبلية.

المطلب الثالث

أدوات التحوط الاستراتيجي الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد إيران في سياستها الخارجية على عدد من الاستراتيجيات والأدوات التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها، بما فيها الحفاظ على برنامجها النووي والتلويح الضمني بتحويله إلى قدرات على امتلاك قنبلة نووية. ولعل من أبرزها استراتيجية التحوط (السامعي، 2024، صفحة 140) التي تقوم على مجموعة من الأدوات، من أبرزها ما يلي:

أولاً: البرنامج النووي كأداة تفاوضية:

تشير الكثير من الرؤى الرسمية الإيرانية إلى أن إيران لم تحظَ طوال العقود التي سبقت الاتفاق النووي باعتراف القوى الكبرى بشرعيتها، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها تعيش حالة من التأهب للدفاع عن نفسها ضد التهديدات والمخاطر التي تحيط بها وتستهدف أمنها القومي ونظامها السياسي الذي يعد الحفاظ عليه أوجب الواجبات (فرطوسي، 2015، صفحة 94). من هذا المنظور، شكل الاتفاق النووي 5+1 في 14 يوليو 2015 بداية لمرحلة جديدة، بحسب توماس فريدمان، يشكل فيها شرق أوسط جديد تكون فيه إيران، لا الكيان الصهيوني (إسرائيل)، الفاعل الإقليمي الأبرز، مستندة إلى قدراتها الذاتية وتفاهماتها مع القوى الكبرى ومساندة حلفائها الإقليميين. فعلى مستوى التفاعلات الدولية، فإن الاتفاق النووي شكل بداية لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط والتوجه شرقاً، وهو ما أدى إلى تحول الدور الأمريكي من دور الرادع لإيران إلى دور الموازن بين القوى الإقليمية المتصارعة (إيران، السعودية) (الدسوقي، 2015، صفحة 82).

وعلى مستوى التفاعلات الداخلية، إذ رفعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون العديد من العقوبات التي فرضوها على إيران لأكثر من عقد من الزمن لمعاقبتها على أنشطتها النووية. وشملت هذه العقوبات قطاعات النفط والشحن والمصارف والتأمين الإيرانية. كما رفعت الولايات المتحدة عقوباتها "الثانوية" التي كانت تستهدف أي دولة ثالثة تتعامل مع إيران، وهو ما أزال عقبة رئيسية أمام قدرة إيران على ممارسة الأعمال التجارية مع العالم. إذ سُمح لإيران باستئناف مبيعات النفط القانونية، وقبول الاستثمارات الخارجية، وإجراء عمليات شراء خارجية، بما في ذلك عمليات التحديث التي طال انتظارها لأسطول طائراتها التجارية المتهالك. كما تمكنت إيران من الوصول إلى أصول أجنبية مجمدة منذ فترة طويلة عند إبرام الاتفاق، إذ قدرت وزارة الخزانة الأمريكية أن طهران ستتمكن من سحب حوالي 50 مليار دولار من حسابات خارجية، على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الرغم من أن منتقدي الاتفاق يصرون على أن الرقم الحقيقي أقرب إلى 100 مليار دولار (Crowley, 2026). فضلاً عن ذلك، أدى الاتفاق النووي إلى استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم وتطوير أبحاث الأنواع المتقدمة من الطرد المركزي والاحتفاظ بالطرد المركزي من دون تفكيك أو شحن خارج البلاد، والاستمرار في إنتاج الماء الثقيل وتشغيل مفاعلات القدرة لإنتاج الكهرباء (مفاعل بوشهر) (أبو شادي، 2015، صفحة 130).

وعليه، إن استخدام الاتفاق النووي كأحد أدوات التحوط حقق لإيران مكاسب عديدة، حيث خلق لها سلوكاً استباقياً بدلاً من انتظار موقف رد فعل القوى الكبرى ودول الجوار (JI, n.d., p. 104). إذ حافظت على التعاون المحدود مع مصدر التهديد لأمنها الوطني (الولايات المتحدة الأمريكية) من خلال عناصر التوازن الناعم الذي، على الرغم من أنه يحد من قدرتها في بعض الأحيان، إلا أنه في الوقت ذاته يحد من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ويقوضها (رفيق و إبراهيم، 2022، صفحة 17).

ثانياً: بناء شبكة الحلفاء الإقليميين (الفاعلون من غير الدول):

يرتبط تحديد طبيعة العلاقة وحجم النفوذ والتأثير الفاعل بحجم الدولة، كياناً أو تحالفاً دولياً من جهة، وبفاعلين من غير الدول من جهة أخرى، بأربعة عناصر أساسية: أيديولوجية أطراف العلاقة، ومدى ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول بالفاعل الدولي أو الإقليمي، وأدوار الفاعل من غير الدولة كونه يعمل ضمن إطار وطني أو عابر للقوميات، وأخيراً مدى اعتماده على عناصر الدعم الخارجي. إن هذه العناصر تفسر طبيعة العلاقة بين إيران وحزب الله والحوثيين والحشد الشعبي وحركة حماس (جمعة، 2014، صفحة 76). إذ تصف العلاقة بين إيران وحزب الله على أنها علاقة أعلى من مجرد وكيل، ويصورونها كشريك أو حليف لإيران، وأنها بمثابة ذراع إيران الطويلة في المنطقة. لذلك، مهما تغيرت الحقائق الجيوسياسية في الإقليم أو الداخل اللبناني، لا يمكن تصور انفصام العلاقة بينهما، وهو ما يتضح في الدعم الإيراني السخي وغير المقيد لحزب الله مالياً وعسكرياً، بما في ذلك آلاف الصواريخ والصواريخ الباليستية الدقيقة التي يُقال إن مداها يتجاوز 300 كيلومتر (Bakir, 2023). ولم يقتصر الدعم الإيراني على الجانب العسكري فحسب، بل شمل أيضاً بناء مؤسسات اجتماعية وصحية وتعليمية، مما مكن الحزب من الاندماج في النسيج الاجتماعي لبيئته وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع. هذا الدعم التأسيسي كان عنصراً حاسماً في بناء قدرات الحزب، التي مكنته لاحقاً من تحقيق إنجازات مهمة، أبرزها إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000، والصمود في حرب تموز 2006 (مدبولي، 2026). فضلاً عن ذلك، حوّلت إيران حزب الله من منظمة محلية إلى فاعل إقليمي قوي، يخدم مصالح طهران الجيوسياسية الأوسع. حيث أمنت أيديولوجية مشتركة، نما هذا التحالف ليصبح شراكة قوية، إذ وظفت إيران حزب الله ببراعة كأداة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، دافعةً نفوذها إلى ما وراء حدودها دون اشتباكات عسكرية مباشرة (Iran and Hezbollah: Proxy

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(Power Play, 2024). لا سيما أن حزب الله يشكل الرابط الذي من شأنه أن يقلل فرص (إسرائيل) في القيام بأعمال عدائية ضد إيران، أي إن حزب الله يعد واحداً من الأوراق الرابحة لإيران التي تبقيها إيران في حالة تأهب دائم من أجل تقليل نجاحات حليف الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل) (Lucic, 2009). وبذلك يمكن القول إن العلاقة بين إيران وحزب الله تجمع العناصر الأنفة الذكر، وأنها علاقة عضوية بامتياز.

أما فيما يتعلق بالحوثيين، إذ أصبحت حركة الحوثيين اليمنية، الوكيل، أو الشريك الاستراتيجي لإيران، إحدى أقوى الفاعلين غير الحكوميين في الشرق. وبالنسبة لإيران، مثّل صعود الحوثيين في أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية عقب الربيع العربي أداةً للضغط على الرياض في ظلّ منافسة إيرانية سعودية محتدمة على النفوذ (Vatanka, 2014). وهذا ما يفسر أسباب الدعم الإيراني للحوثيين، إذ تشير العديد من الدراسات ووكالات الاستخبارات إلى أن الدعم الإيراني اتخذ أوجه متعددة من أهمها الدعم المالي، إذ يتطلب استمرار المجهود الحربي طويل الأمد أموالاً طائلة، إذ تساعد هذه الأموال الحوثيين على شراء الأسلحة، ودفع رواتب المقاتلين، والحفاظ على هياكلهم الإدارية في المناطق التي يسيطرون عليها. ثانياً، وربما الأهم، هو توفير الخبرات والتكنولوجيا العسكرية. هذه هي الأسلحة التي سمحت للحوثيين بالتوغل عميقاً في السعودية واستهداف الملاحة في البحر الأحمر، وهو ممر تجاري عالمي حيوي. تشير التقارير الاستخباراتية غالباً إلى وجود مستشارين إيرانيين على الأرض، يقدمون الدعم للحوثيين في التخطيط والتدريب والاستخدام العملياتي لهذه الأنظمة المتطورة. يُعد هذا الدور الاستشاري بالغ الأهمية، إذ يُحوّل تهديد الحوثيين من مجرد جماعة متمردة تقليدية إلى قوة إقليمية مؤثرة قادرة على شن هجمات غير متكافئة ذات تداعيات عالمية. ويُشكّل نقل التكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا الطائرات المسيّرة والصواريخ، مصدر قلق بالغ للقوى الدولية، لأنه يُمكّن جهة فاعلة غير حكومية من امتلاك قوة عسكرية كبيرة وبسط نفوذها عبر الحدود. هذا المزيج من الدعم المالي والتكنولوجي والاستشاري هو ما يُحوّل الحوثيين من جماعة محلية إلى قوة هائلة قادرة على تحدي المصالح الإقليمية والدولية (LUNAR TIPS, 2025).

أما فيما يتعلق بحركة حماس، فإن العلاقة بين إيران وحماس ليست مجرد علاقة راعٍ ووكيل، بل هي علاقة تحالف له أبعاد متعددة، منها (كتاب "إيران وحماس"، 2025):

1. **العقيدة والمقاومة:** بالرغم من الفوارق المذهبية، فإن الطرفين يشتركان في خطاب معادٍ لإسرائيل ومؤمن بأن المقاومة المسلحة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
2. **المصلحة السياسية:** إيران ترى في دعم حماس وسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي، بينما تستفيد حماس من الدعم الإيراني لتعزيز قوتها العسكرية أمام الاحتلال الإسرائيلي.
3. **التكتيك العسكري:** عبر فيلق القدس التابع للحرس الثوري، قدمت إيران تدريباً عسكرياً وتقنيات تصنيع الصواريخ لكتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، ما عزز قدراتها الهجومية ضد الكيان

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الصهيوني (إسرائيل). لم تصل حركة حماس إلى القوة التي تمتلكها اليوم بالاعتماد على الجهد الذاتي، إنما نتيجة للدعم المقدم لها من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية. حيث كان برنامج "أبابيل" الخاص بالطائرات المسيرة أحد أبرز ملامح العلاقة بين إيران وحماس على مستوى تطوير الطائرات المسيرة، حيث تلقى المهندس التونسي محمد الزاوي ومنذ فترات مبكرة من عام 2005 تدريبات على صناعة الطائرات المسيرة في إيران، حيث صنعا أكثر من 30 طائرة عام 2008 تم استخدامها عام 2014 في الحرب ضد الكيان الصهيوني (إسرائيل). فضلاً عن ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الصواريخ التي تستخدمها حماس صنعت في المصانع الإيرانية (بكر، 2024، صفحة 58). ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، أكدت فيه أن إيران تُقدّم لحماس ما لا يقل عن 70 إلى 100 مليون دولار سنوياً (ليفيت، 2023). وعليه، تعتمد إيران بشكل كبير على الحلفاء الإقليميين غير الدول الذين يمنحونها عمقاً استراتيجياً يمكنها من مواجهة الضغوط الأمريكية.

ثالثاً: الانفتاح على قوى دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية:

تبنت كل من روسيا، والصين، وإيران رؤية مشتركة للنظام الدولي، تتمحور حول سيادة الدول وإيجاد توازن قوى متعدد الأقطاب ومعارض للهيمنة. وقد وفر هذا السعي إيجاد قنوات مناهضة للهيمنة على أساس المصالح المشتركة للدول الثلاث، حتى لو تباينت المصالح المادية فيما بينها في مختلف المجالات الدولية والإقليمية. فمن الناحية النظرية، يوفر النظام متعدد الأقطاب لإيران مزيداً من الفرص على المستويين الإقليمي والدولي، إذ أن توزيع القوة على أقطاب إقليمية متعددة يجعل فرض إرادة قوة مهيمنة أمراً غير مقبول (عيتاني، 2022، صفحة 4).

لذلك، اتجهت إيران نحو تعميق اندماجها في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، واستغلال عضويتها في هذه المنظمات لمقاومة الضغوط الغربية وتحدي العقوبات الدولية أو الالتفاف عليها. ففي عام 2023، عند انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون، صرّح الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي بأن انضمام إيران مكّنها من "مقاومة... الأحادية الغربية وخلق وحدة إقليمية ودولية". وقد كان هذا الخطاب نموذجياً لمنطق طهران الدبلوماسي الأوسع نطاقاً في التحالف مع قوى مثل الصين وروسيا والهند (Akbarzadeh, 2025). وأيضاً اتجهت إيران إلى تعزيز الشراكات مع كوريا الشمالية، حيث تتشابه كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا في رغباتهم المشتركة في تحدي القيادة العالمية للولايات المتحدة وإعادة تشكيل عناصر النظام الدولي (China-Iran Fact Sheet, 2026).

وأيضاً في إطار توجه إيران نحو الشرق، ففي عام 2021 وقعت إيران والصين اتفاقية تعاون مدتها 25 عاماً، تهدف إلى توسيع التجارة والبنية التحتية والتكامل في مجال الطاقة. وفي يناير 2025، أبرمت إيران وروسيا معاهدة شراكة استراتيجية شاملة مدتها 20 عاماً، تسعى إلى تعميق العلاقات الاقتصادية، والسياسية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والدفاعية، والحد من تأثير العقوبات الغربية (Solomon, 2026). واستناداً إلى هذه الشراكات، وقعت كل من إيران وروسيا والصين رسمياً اتفاقية استراتيجية ثلاثية تُرسّخ التعاون بين الدول الثلاث في إطار مُنسّق يشمل الاستراتيجية الدبلوماسية، والمرونة الاقتصادية، والتوافق الجيوسياسي الأوسع. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة دفاع مشترك كالمادة الخامسة من حلف الناتو، إلا أن الاتفاقية تُشير إلى التزام أعمق بالعمل المشترك في قضايا مثل السيادة النووية ومواجهة العقوبات الغربية. ويرى الكثير من الباحثين أن هذه الخطوة جزء من تحوّل أوسع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب وسط التوترات العالمية (China, Iran and Russia Sign Historic Trilateral Strategic Pact, 2026).

الخاتمة

إن التحوط هو إحدى الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الدول المتوسطة أو الصغرى من أجل التقدم في تحقيق أهدافها، إلا أنها تتطلب منها امتلاك القدرة على الإدارة الحكيمة، ولا سيما أن استراتيجية التحوط مرتفعة التكلفة وتتطلب موارد كبرى من أجل تحقيق التوازن ضد مصادر التهديد الخارجي، وأيضاً من أجل الدخول في الترتيبات الأمنية والاقتصادية مع مصادر التهديد، أو القوى المعادية لمصدر التهديد. وعليه، توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات بشأن التحوط الاستراتيجي الإيراني:

1. إن السياسة الإيرانية تضمنت خليطاً من الصراع والتعاون، والذي اتضح بتوقيع الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجنب المواجهة المباشرة.
2. عملت إيران على الدخول في الشراكات الاستراتيجية مع القوى المناوئة للهيمنة، والتي وصفت بأنها شراكات قائمة على تحقيق هدف مشترك وهو إلغاء قواعد النظام الدولي الأحادية والتوجه نحو التعددية القطبية.
3. إن استخدام الاتفاق النووي كأحد أدوات التحوط حقق لإيران مكاسب عديدة، حيث خلق لها سلوكاً استباقياً بدلاً من انتظار موقف رد فعل القوى الكبرى ودول الجوار.
4. تواجه إيران في اتباعها لاستراتيجية التحوط العديد من المحددات أو المعوقات، منها أنها ما تزال تفتقد الغموض الاستراتيجي، ويتضح ذلك من خلال المعارضة العلنية للهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية). وأيضاً إن الاستقلال الاستراتيجي الذي يعد أحد عناصر نجاح استراتيجية التوازن تتمتع به إيران بقدر نسبي، وذلك نتيجة اعتمادها بشكل أو بآخر على القوى المعادية للهيمنة (الصين–روسيا) في بعض المجالات، لا سيما المجالات العسكرية.
5. إن العنصر الأساس لفهم استراتيجية التحوط هو أن الدول تتحوط من أجل تقليل تهديدات البقاء في عالم فوضوي، وأن دافعها ليس الحصول على مكاسب مادية، أو تغيير وضعها النسبي، وإنما تأمينه، فأية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مكانة، أو اعتراف تنالها الدول من المناورات الدبلوماسية التي تصمم لاستغلال المساحة بين الحلفاء والأعداء يدعم أمنها.

6. إن اعتماد إيران على الفاعلين من غير الدول شكل أحد الأدوات لتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
7. بعد حرب فبراير واتجاه إيران إلى المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، أثبتت الدراسات أن استراتيجية التحوط الإيرانية ما تزال بحاجة إلى المتابعة من قبل صانع القرار الإيراني.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، أيمن. (2019). التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، 54(215)، 30-32. مركز الأهرام، القاهرة.
2. إبراهيم، حنين عبدالله. (2024). التحوط الاستراتيجي وإدراكه في الاستراتيجية القومية الروسية المعاصرة (ط1). دار هاترك للطباعة والنشر، العراق.
3. الياسين، إبراهيم محمد. (2025). التحوط الاستراتيجي الصيني إزاء التهديدات الأمريكية ومستقبل الأمن الدولي (ط1). العلمين للنشر، العراق.
4. رفيق، علا، & إبراهيم، أيمن. (2022). التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (ط1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
5. أبو شادي، يسرى. (2015). رؤية تقييمية لمضمون الاتفاق على برنامج إيران النووي. مجلة السياسة الدولية، 50(202)، 130. مركز الأهرام، القاهرة.
6. الدسوقي، أبو بكر. (2015). الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي. مجلة السياسة الدولية، 50(202)، 82. مركز الأهرام، القاهرة.
7. السامعي، ريم. (2024). التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة سياسات عربية، 12(71)، 140. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. العنزي، عدنان عبدالله. (بدون تاريخ). التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة: دولة الكويت دراسة حالة. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، (2536)، 780.
9. فرطوسي، محمد رضا. (2015). تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية. مجلة سياسات عربية، (16)، 94. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. فريجة، عبد الرحمان. (2019). أدوات التأثير الإيراني على سوريا واليمن والعراق. مجلة مدارات إيرانية، (4)، 42. المركز العربي الديمقراطي، برلين.
11. محمد، السعيد عبد المؤمن. (2015). إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري. مجلة السياسة الدولية، 50(201)، 93. مركز الأهرام، القاهرة.
12. محمد، جمعة. (2014). شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية. مجلة السياسة الدولية، 49(196)، 76. مركز الأهرام، القاهرة.
13. هاشم، فراس عباس. (2019). اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التحولات الإقليمية. مجلة مدارات إيرانية، (4)، 83. المركز العربي الديمقراطي، برلين.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

14. بكر، علي. (2024). دور إيران والفواعل الفصائلية في عملية طوفان الأقصى: الأدوات ومردود السياسات. مجلة الدراسات الإيرانية، (19)، 58. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
15. عيتاني، أمل. (2022). وفاق وهمي: أسطورة المحور الصيني-الروسي-الإيراني. سلسلة ترجمات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
16. الدسوقي، أبو بكر. (2026). الحرب على إيران وتهديدات الأمن الإقليمي. مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام، القاهرة. https://www.siyassa.org.eg
17. حسن، محمد إبراهيم. (2026). الصمود الإيراني وإدارة التصعيد: من الهدنة الهشة إلى حافة المواجهة. مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام، القاهرة. https://www.siyassa.org.eg
18. حسن، محمد إبراهيم. (2026). إيران تحت النار: المواجهة الكبرى وإعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام، القاهرة. https://www.researchgate.net
19. فهمي، طارق. (2026). الحرب على إيران: مسارات واتجاهات الأهداف الإسرائيلية. مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام، القاهرة. https://www.siyassa.org.eg
20. مدبولي، حسن. (2026). إيران وسورية وحزب الله: تحالف طبيعي. مجلة الحوار المتمدن، (8673). https://www.ahewar.org
21. كتاب "إيران وحماس": تحالف السياسة والمقاومة بين الأيدولوجيا والبراغماتية. (2025). https://aljadah.media
22. ليفيت، ماثيو. (2023). العلاقة بين حماس وإيران. https://jstribune.com
23. Akram, S. M., et al. (2026). The US-Israel war on Iran: Analyses and perspectives. Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org
24. Akbarzadeh, S. (2025). Can multipolar blocs offer Iran a way out of isolation? Middle East Council. https://mecouncil.org
25. Bakir, A. (2023). Hezbollah's relation with Iran: The proxy-ally debate and Wilayat al-Faqih's impact on Hezbollah's nature, governance, and legitimacy. ResearchGate. https://www.researchgate.net
26. Geeraerts, G., & Salman, M. (2016). Measuring strategic hedging capability of second-tier states under unipolarity. Chinese Political Science Review, 62.
27. Hameed, A. H., & AL.Mufarge, H. R. (2022). Contemporary global security strategies and the manifestations of major powers: Hedging strategy as a model. Journal of Positive School Psychology, 6(9), 4344.
28. Kooshki, M., et al. (2024). Challenges of implementing a hedging strategy in Iran's foreign policy. Quarterly Strategic Studies, 28(109), 11, 264. https://quarterly.risstudies.org

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

29. Kuchyňková, P. (2025). Strategic hedging in the foreign policy of small states: A case study of Hungary's foreign policy navigation between Russia and the European Union [Master's thesis]. p. 23.
30. Lucic, A. (2009). Hezbollah: An Iranian project? https://hrcak.srce.hr
31. Tessman, B., & Wolfe, W. (2011). Great powers and strategic hedging: The case of Chinese energy security strategy. International Studies Review, 232.
32. Vatanka, A. (2014). The Houthis, Iran, and tensions in the Red Sea. Middle East Institute. https://mei.edu
33. YEON, J. J. (2014). Nuclear aspiration as a hedging strategy: The case of Iran. AIR POWER Journal, 7(3), 104.
34. Acree, A. (2026). Silent fury: U.S. sanctions & Iran's economic landscape. Stanford University. p. 2. https://ojs.stanford.edu
35. Al-Sayed, S. (2026). The US-Israeli history behind their war against Iran. https://blog.ucs.org
36. Alsulami, M. (2019). Iran's constitution at the heart of regime's aggressive policies. https://rasanah-iiis.org
37. Aslan, M., et al. (2020). Economic and socioeconomic consequences of US sanctions on Iran. ResearchGate. https://www.researchgate.net
38. China, Iran and Russia sign historic trilateral strategic pact. (2026). https://www.win1040.org
39. China-Iran fact sheet: A short primer on the relationship. (2026). https://www.uscc.gov
40. Crowley, M. (2026). What was the 2015 Iran nuclear deal? New York Times. https://www.nytimes.com
41. How demographics complicate Iran's situation. (2026). https://geopoliticalfutures.com
42. Iran and Hezbollah: Proxy power play. (2024). https://www.isdp.eu
43. Iran: What challenges face the country in 2026? (2016). UK Parliament Commons Library. https://commonslibrary.parliament.uk
44. LUNAR TIPS. (2025). Iran's support for the Houthis explained. https://ftp.bills.com
45. Michel, D. (2019). Iran's troubled quest for food self-sufficiency. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org
46. Population of Iran today. (2026). https://populationtoday.com
47. Solomon, R. (2026). Iran, China and Russia sign trilateral strategic pact. https://www.middleeastmonitor.com

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

48. Strategic independence. https://esg.sustainability-directory.com
49. Sugihartono, S. (2024). The impact of Iran's geographical landscape on its economy and politics. https://moderndiplomacy.eu
50. Taherkenareh, A. (2026). Iran has a powerful new tool in the Strait of Hormuz that it can leverage long after the war. https://theconversation.com
51. Why Iran's geography sucks. https://twinmind.com
52. Youvan, D. C. (2024). Amimut (ambiguity): The strategic use of uncertainty in diplomacy and international relations. https://www.researchgate.net
53. Hedging in international relations. https://eair-caucus.org

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0